

مقدمة للنظم السياسية المقارنة

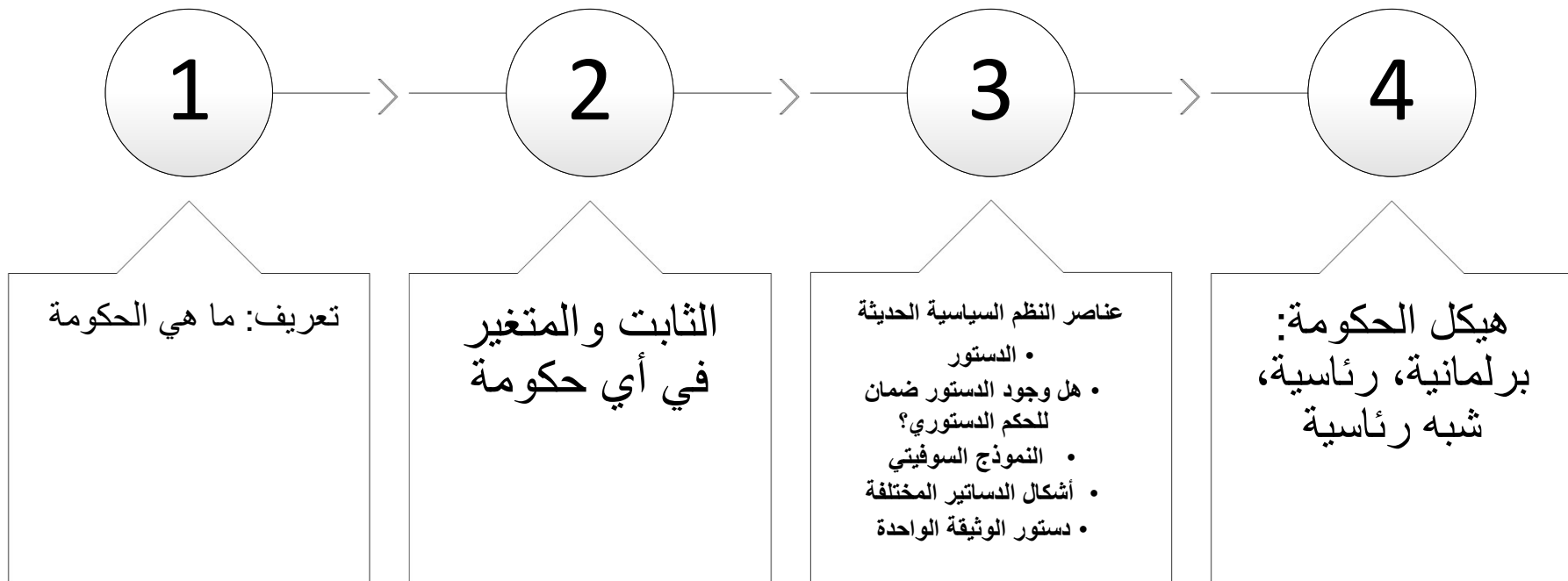
أ. سناء البنا

الشرق
أكاديمية

AL SHARQ
ACADEMIA

ما هي الحكومة

ما هي الحكومة



تعريف الحكومة

تعريف الحكومة

- كيان ينفذ القرارات السياسية وهي كيان غير شخصي متواجد في كل مستويات المجتمع وفي كل الدول الفيدرالية والوحدية وكل المستويات القومية والمحلية على السواء
- هذه الكلمة تشير إلى الأفراد المسؤولين عن إدارة شؤون الدولة لكنها أيضا تشير إلى المؤسسات التي لا تتغير بالانتخابات، مثل مؤسسات الأمن والجيش والبيروقراطية الحكومية والمحاكم
- كل الدول داخل مفهوم الحكومة، وإن لم يتم انتخابهم بشكل مباشر وإن لم يكونوا مسؤولين عن القرار السياسي جزء من منظومة تسيير الأمور في الدولة steering institutions

الثابت والمتغير في التعريف

- وفقا للاستعمال الرائج، الحكومات تتغير وتتفاوت في مدى شعبيتها وأنواعها وتوجهاتها سواء كانت يمينية أو وسط أو يسارية؛ كلها تتشابه في وظائفها المتعلقة بتسيير أمور الحكم
- يمكن مقارنتها على محكين:

1- القواعد والإجراءات المطبقة بشأن إعداد وتمرير القوانين

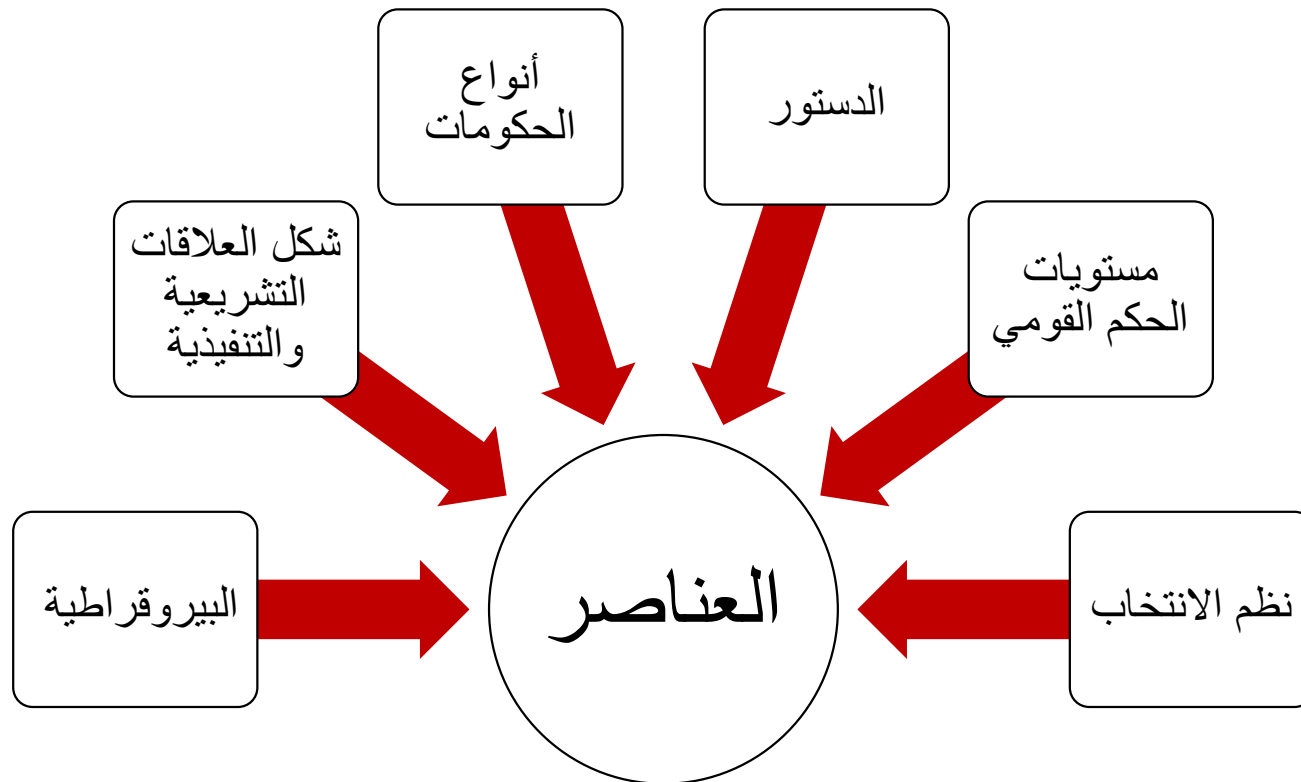
2- الأطر الحاكمة لإنفاذ الحكومات للقوانين لضبط سلوك المسؤولين والمحكومين وتحديد الصلاحيات والأدوار والمؤسسات التي يشغلونها ويديروها

تعريف الحكومة

- كل حكومة أيا كانت طبيعتها، ديمقراطية أو استبدادية، تحتاج إلى المؤسسة
- **المؤسسية** هي "القيود الموضوعة على الحكم لتفعيل المبادئ الأساسية للنظام"
- لا تستطيع الحكومات أن تصك قوانين بصورة عشوائية بل تحتكم إلى المبادئ والقواعد والإجراءات الموضوعة في الدساتير

عناصر النظم السياسية الحديثة

عناصر النظم السياسية الحديثة



الدستور

الدستور

التعريف: وثيقة أساسية مقننة في مواد تحدد شكل النظام السياسي والمؤسسات والمكاتب المركزية والسلطات وواجبات الدولة وأدوات الضبط والتوازن بين أفرع الحكومة

الدستور

الدستور هو قواعد أساسية عليا

تؤسس لجميع أنواع القوانين

مقننة توضح شكل وأسلوب التغيير فيها

تحدد توزيع السلطات بين المؤسسات والإدارات
الحكومية و شكل العلاقات بينها

تحدد حقوق وواجبات الحكومة والمواطنين

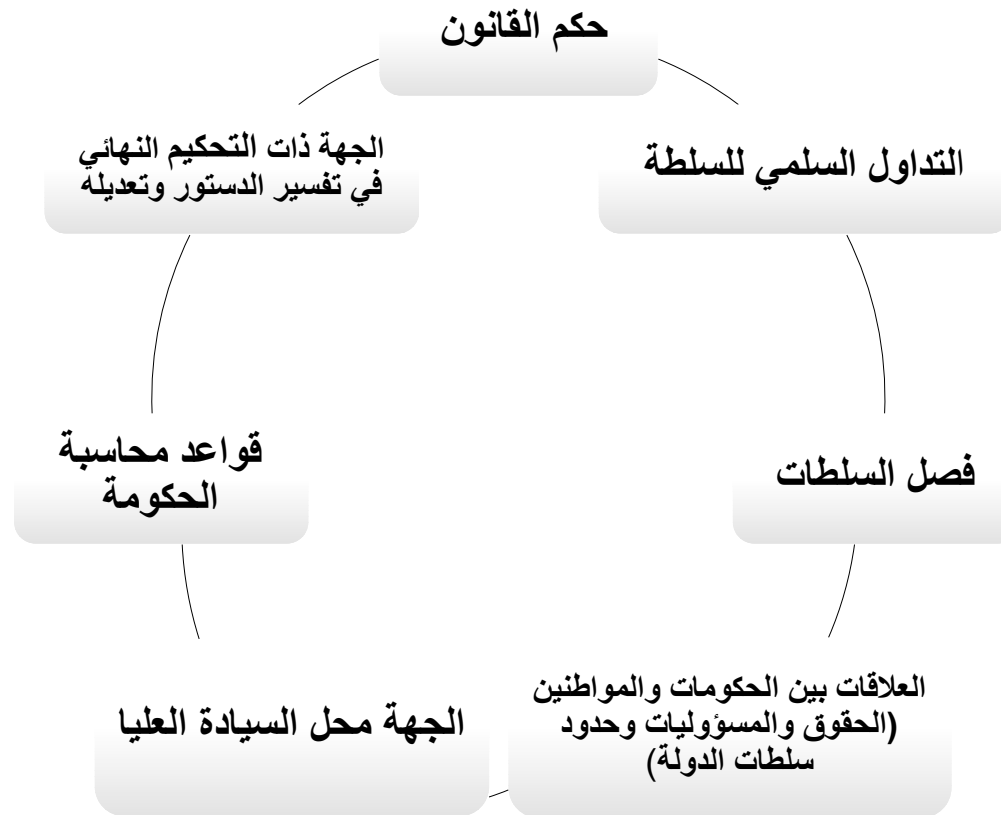
تحدد من يفعل ماذا لمن وتحت أي ظروف

الدستور

■ كل الدساتير تحتوي على مقدمات ملحمية ثم تتناول الحقوق الأساسية للمواطنين (الحقوق والحريات المدنية والاقتصادية والاجتماعية)، وكذلك حدود سلطات الحكومة والمؤسسات والإدارات، وإجراءات التعديل

■ ما بين عام 1990-1995 أكثر من نصف دول العالم تبنت تغييرات جذرية أو شكلية في دساتيرها وبعضها طال التغيير فيها كثيرا مثل الهند التي تم تعديل دستورها أكثر من 70 مرة

السبعة مبادئ أساسية الخاصة بأي دستور



أشكال الدساتير

1- وثيقة واحدة: معظم الدساتير مقننة في وثيقة واحدة غالبا تعقب أحداثا سياسية كبري توجه البلاد وجهة سياسية وفكرية معينة كتحول الولايات المتحدة من الملكية إلى الجمهورية

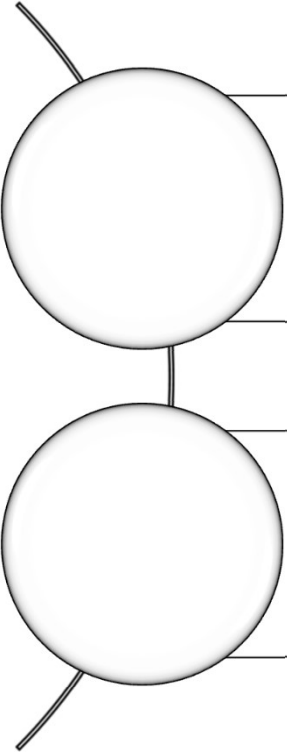
2- مجموعة وثائق: بعضها عبارة عن مجموعة من الوثائق كالدستور الكندي والدستور الأسترالي

أشكال الدساتير

3- أحكام قضائية:

- بعضها عبارة عن تراكمات الأحكام القضائية التي سبقت بعقود وربما قرون مثل الدستور الإنجليزي والدستور الإسرائيلي والدستور النيوزيلندي
- هذا لا يعني أنها غير ملزمة؛ قد تشمل وثائق إلزامية مثل الدستور
- مثال: قانون اسكتلندا 1998 في المملكة المتحدة الذي نشأت به هيئة نيابية منتخبة تملك سلطة فرض القوانين في اسكتلندا

مميزات الدساتير الغير مكتوبة



إمكان تعديلها بأغلبية برلمانية بسيطة كون الهيئة البرلمانية منتخبة جماهيريًا

ينتفي قانونا احتمال أن ترتكب خطأ دستوريا بعكس الحال في البلدان التي فيها دساتير مكتوبة ذات إجراءات معقدة للتعديل

هل وجود الدستور ضماناً للحكم الدستوري؟

■ وجود الدساتير لا يضمن وجود الحكم الدستوري

■ على سبيل المثال، الاتحاد السوفيتي كان لديه دستور مفصل يوضح الحقوق السياسية، حقوق التعبير عن الرأي والتجمع وحرية الأديان، ولكن لم يكن هذا الدستور ضماناً للسلوك السياسي

سلطات الحكم (1) السلطة التنفيذية

□ **التعريف الوظيفي:** هي السلطة التي:

1. تتخذ القرارات
2. تصنع وتنفذ السياسات والقرارات
3. تنسق أنشطة الدولة
4. تدير أجهزة الدولة والبيروقراطية

سلطات الحكم

(1) السلطة التنفيذية

□ رئاسة الحكومة لا ترادف رئاسة الدولة

- بعض الدول الملكية - حتى بعد تحولها للديمقراطية- تحتفظ بمنصب شرفي للملك باعتباره رئيس الدولة
- ويتولى رئيس الحكومة كل السلطات والمسؤوليات التنفيذية
- مثال: إنجلترا، الدنمارك، اليابان، النرويج، أسبانيا، السويد
- غالبا ما تفرز **الأنظمة الرئاسية** رئيسا للدولة والحكومة معا
- بينما تعهد **الأنظمة البرلمانية** منصب رئيس الدولة كمنصب شرفي للملك وتبقى السلطات كلها في يد رئيس الوزراء أو ال

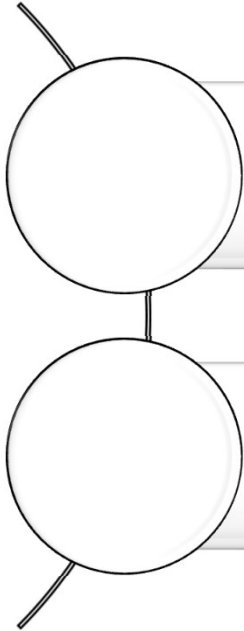
chancellor

سلطات الحكم (2) السلطة التشريعية

□ التعريف والتطور التاريخي

- السلطة المسؤولة عن إصدار القوانين مراقبة السلطة التنفيذية
- تطورت في التاريخ الأوروبي من جمعيات يدعوها الملك لإقرار سياساته وأوامره الخاصة بالضرائب والحروب، ثم انتظمت في لقاءات متوالية، ثم أصبحت هيئة منتخبة وممثلة للشعب تتخذ القرارات وتصوغ القوانين

أنماط السلطة التشريعية



المجلس الواحد

المجلسين

نظام المجلس الواحد

- الانتشار: (بلغاريا، الدنمارك، فنلندا، إسرائيل، السويد، كوريا الجنوبية)
- كلهم تحولوا من نظام المجلسين في الخمسينات إلى نظام المجلس الواحد
- نجح نظام المجلس الواحد في الدول المستقرة ديمقراطيا
- نظام المجلسين منتشر في (استراليا، كندا، البرازيل، المكسيك، ألمانيا، الهند)
- غالبا ما يطبق في الدول الأكبر من حيث عدد السكان، مثل الهند ذات ال 200 مليون مواطن وعلى الرغم من ذلك المجلس الأدنى فيها يشتمل على 545 كرسي فقط

أنماط السلطة التشريعية

□ الاختيار بين النوعين شائك جدا

- أي المجلسين أقوى؟
- من يتخذ القرارات النهائية ساعة الاختلاف؟
- ما نوع العضوية في المجلسين وأسلوب الانتخاب؟
- **ملحوظة:** غالب الديمقراطيات فيها **مجلسين** لأنه أنسب للدول المتنوعة ديمغرافيا، أو سكانها عددهم كبير، أو فيها تحزبات اجتماعية كبيرة، وهو نظام أنسب لحل الخلافات الإقليمية داخل نفس الدولة بينما نظام المجلس الواحد أنسب للدول الصغيرة

أنواع نظام المجلسين

نظام قوي

- المجلسين منتخبين مباشرة ولديهم سلطات متساوية
- نادرا ما ينجح هذا النظام إلا في الدول الفيدرالية مثل أستراليا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة

نظام ضعيف

- المجلس الأدنى فيه منتخب مباشرة وأقوى من حيث الصلاحيات والسلطات (صك القوانين - ضبط الأمور المالية)
- سلطة المجلس الأعلى تقتصر على الاعتراض أو تعطيل إصدار القوانين الإشكالية

نوع العضوية – مدتها – مسمى المجلس

- **المجلس الأعلى:** بالتعيين أو الانتخاب غير المباشر وأحيانا بجمع الأسلوبين
- إذا تم انتخابه مباشرة فغالبا يعكس أسس مختلفة للانتخاب أو يمثل قواعد انتخابية مختلفة لا تصل عادة بالانتخاب المباشر في المجلس الأدنى
- **مدة العضوية** غالبا أطول في المجلس الأعلى ويوجد حد أدنى لعمر الأعضاء فيه
- أسماء المجلسين تختلف بحسب الثقافة السياسية (مجالس أو جمعيات نيابية أو برلمانات)

سلطات الحكم (3) السلطة القضائية

هي السلطة المسؤولة عن تفسير وتطبيق القوانين

مبدأ السيادة القضائية

- هو مبدأ إشكالي للغاية
- تعود بدايته إلى عام 1803 في الولايات المتحدة في القضية المشهورة **Marbury vs. Madison** التي أسست حق المحاكم في إلغاء القوانين والأوامر التنفيذية التي تخالف الدستور

السيادة القضائية

للمحاكم قوة إلزامية في:

1. (تفسير القوانين والدستور)

2. (إلغاء القرارات التنفيذية والقوانين التشريعية) حال مخالفتها للدستور أو للقانون

3. (الحكم على السياسات أو التشريعات) باعتبارها غير قانونية أو غير دستورية

مبدأ السيادة القضائية

- ظلت أوروبا حوالي 140 سنة رافضة تطبيق هذا المبدأ
- في 1885 كتب **A.V.Dicey** أن السيادة البرلمانية تعني "أن البرلمان له الحق أن يشرع أو يلغي أي قانون وليس لأي أحد أو جهة معترف بها قانوناً الحق في تنحية قرار أصدره البرلمان"
- يتم تعيين القضاة من قبل المسؤولين الحكوميين والقضاء هناك ليس جهة منتخبة رسمياً لذلك الجهة القضائية، بدلاً عن النواب المنتخبين، الجهة التي تفسر القوانين والدساتير

توابع الحرب العالمية الثانية

ثورة الحقوق Rights revolution

- طالبت بتقييد سلطات الحكومة وطالبت بأن تحمي المحاكم الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين بقوة الدستور
- وبذلك، في سنة 2008 أضحي مبدأ السيادة القضائية مطبقاً في 158 من إجمالي 191 دولة
- قليل من الديمقراطيات مثل بلجيكا وفنلندا لا تطبقه
- بعض الدول تطبقه فعلياً على أرض الواقع مثل المملكة المتحدة واسرائيل ونيوزيلندا
- وحيثما كان مقبول، تنشأ معه محاكم خاصة (المحاكم الدستورية العليا) أو تمارسه المحاكم العادية كما في أغلب دول العالم
- أوضح تطبيقاته هي قوانين وسياسات الضرائب والانتخاب والتصويت

كيف نفسر انتشار مبدأ السيادة القضائية

1

الوظيفي: اتساع أنشطة الحكومات وتغلغلها في حياة الأفراد المجتمعية جعل المواطنين يطالبون بحماية المحاكم لهم أمام استغلال التنفيذيين لسلطتهم

2

الحقوقي: أن الأقليات والمهمشين بدأوا بالمطالبة بتعويضهم سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا من خلال المحاكم



كيف نفسر انتشار مبدأ السيادة القضائية

4

المدخل القضائي: أن مطالب الهيئات القضائية بكثرة سلطاتها توافق مع رغبة التنفيذيين على تفادي مواجهة السلطة التشريعية بتفويض الجهة القضائية ببعض السلطات لاتخاذ القرارات التي قد تكلف الحكومة سياسيا أو انتخابيا

مثال: القرارات في مسائل الأقليات، الإجهاض، الحريات الدينية، والحقوق الإنجابية

3

المدخل المؤسسي:

أن موجة الديمقراطية الأخيرة في القرن الماضي أدت لسيادة منطق "حكم القانون" والسيادة القضائية تباعاً

■ كل النقاط السابق ذكرها عبارة عن إشكالات سياسية لا ترغب الحكومات عادة في تحمل تكاليف البت فيها أمام الناخبين



أدوات أخرى لسلطة القضاء

• **النشاط القضائي:** تنشط المحاكم في السياسة العامة لثلاثة أسباب:

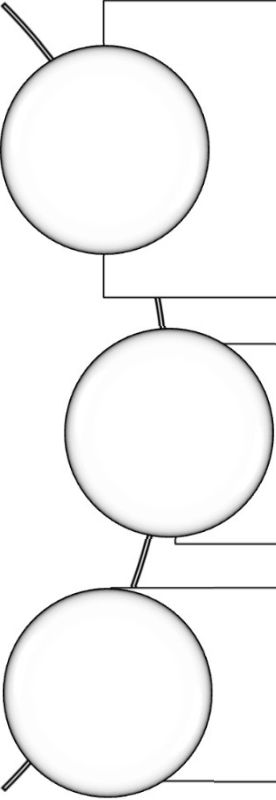
1. لاتساع رقعة التشريعات والسياسات الحكومية

2. لتعدد آليات الحكم

3. لزيادة فرص الصراع والتنافس بين أفرع ومستويات الحكم

• **تعيين النائب العام:** الشخص الذي يستقبل مباشرة شكاوي المواطنين يحقق في الدعاوي الخاصة بسوء الإدارة

خلاصات

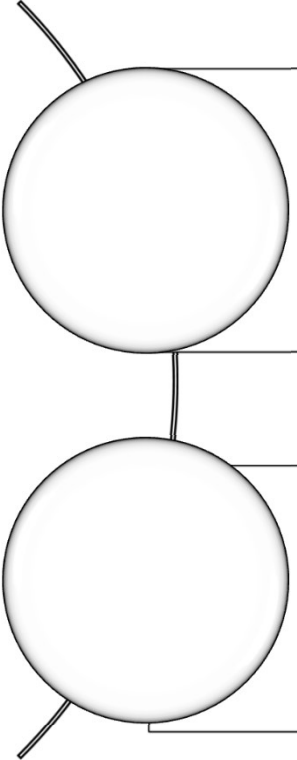


الدساتير مجموعة قواعد مقننة توزع سلطات الحكم بين عناصر النظام السياسي وتحدد العلاقات والمسؤوليات والواجبات والوظائف في المؤسسات والإدارات الحكومية

كل الحكومات الديمقراطية تقع بين نموذج الحكم الرئاسي أو البرلماني

السلطة التشريعية إما مجلس واحد أو مجلسين

خلاصات

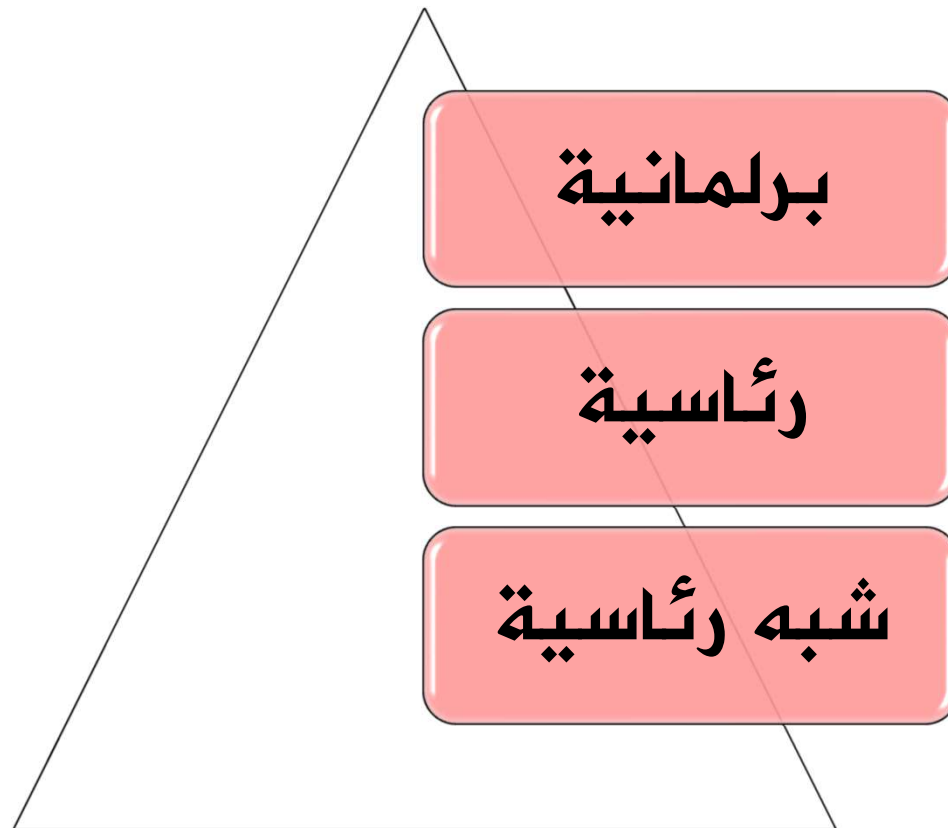


تخلق الدساتير أنظمة سياسية مكونة من ثلاث أفرع: التنفيذية والتشريعية والقضائية
كلها تخضع للمراقبة والمحاسبة البيئية وأمام الناخبين

كل دولة عندها إما محاكم دستورية خاصة او محاكم عامة وتتبع إما التنظيم الفيدرالي
أو التنظيم الوحدوي (المركزي) للوحدات الاقليمية

هيكـل الحكومة: برلمانـية، رئاسـية، شبه رئاسـية

هيكل الحكومة



النظم الرئاسية

- يتم اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر (ليس من خلال البرلمان ولا أي جهة وسيطة) ولفترة معينة وتقع عليه المسؤولية العامة عن كافة شؤون الدولة
- هناك فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أي لا يحق للرئيس ولا للوزراء أن يكونوا أعضاء في المجلس التشريعي

خصائص النظام الرئاسي

- أن الرئيس هو المسؤول الفعلي والشرفي عن السلطة التنفيذية
- تقع عليه المسؤولية العامة عن كل الأمور المحلية والسياسة الخارجية
- ينفذ السياسات بتعيين الوزراء والمستشارين ويدير الأجهزة الإدارية
- يعتمد على السلطة التشريعية لتمرير القوانين
- له فترة رئاسة محددة إلا إذا تم تنحيته من قبل المجلس التشريعي عن طريق تطبيق "سحب الثقة"

خصائص النظام الرئاسي

- نظريا: الرئيس مستقل عن السلطة التشريعية
- عمليا: يتشارك ويتعاون معها
- الفصل هو فصل المؤسسات ومزج السلطات في المعاملات اليومية
- غالبا ما تكون الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا ووسط وجنوب أمريكا نظم رئاسية
- تبعا لنموذج الولايات المتحدة

خصائص النظم البرلمانية

- يتم انتخاب الرئيس بشكل غير مباشر من خلال المجلس النيابي المنتخب، فهو مرتبط عضويا بالبرلمان ولا يتم الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية

أهم الخصائص:

- المجلس النيابي منتخب مباشرة
- مزج المؤسسات التنفيذية والتشريعية
- قادة حزب الأغلبية في المجلس لهم المقاعد التنفيذية ويتقاسموا المسؤوليات

خصائص النظم البرلمانية

- تتم ممارسة السلطة التنفيذية بشكل جماعي وليس فردي كما في النظام الرئاسي (رئيس الوزراء، مجلس الوزراء)
- كل الوزراء مسؤولين أمام البرلمان
- لا يحمل رئيس الوزراء المسؤولية منفردا عن السلطة التنفيذية فنظريا هو الأول بين الأنداد **first among equals**
- هناك فصل بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويمكن تمديد مدة الولاية مادام رئيس الوزراء يحوز ثقة

المجلس

العلاقات التنفيذية التشريعية

- في النظام الرئاسي : السلطة التنفيذية والتشريعية منفصلتين
- في النظام البرلماني:
- يكون رئيس حزب الأغلبية/الائتلاف هو رئيس الوزراء ويشكل مجلس الوزراء من أعضاء البرلمان المنتخبين
- تعتمد الحكومة على دعم المجلس النيابي، ويحق للمجلس الإطاحة بالحكومة بقرار سحب الثقة، ويمكنه قبول ورفض وتعديل مقترحات التشريع الصادرة من الحكومة، وفي نفس الوقت يمكن للحكومة حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة. وتعتمد الحكومة اعتماد كامل ومباشر على البرلمان ويتم محاسبتها أمامه

العلاقات التنفيذية التشريعية

- **الاعتماد المتبادل:** في النظام البرلماني يساند رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بعضهم البعض وتقع المسؤولية عن كل أعمال الحكومة بشكل جماعي عليهم ، بعكس الحال في النظام الرئاسي
- **المسؤولية الجماعية:** معناها أن قرارات وسياسات الحكومة تلزم جميع أعضائها ويجب عليهم دعمها علناً أمام الجمهور

النظم شبه الرئاسية

- جذورها ترجع إلى الجمهورية الفرنسية الرابعة بعد ما تعاقبت 27 حكومة في فرنسا خلال 13 عام
- الجمهورية الخامسة بنظام شبه رئاسي قوي، يكون فيه الرئيس هو مركز القوة
- سلطات الرئيس:
 - تعيين رئيس الوزراء من الهيئة المنتخبة وفصله من الحكومة
 - حل البرلمان والدعوة للاستفتاء
 - إعلان حالة الطوارئ وله صلاحيات واسعة في التعامل مع الطوارئ

النظم شبه الرئاسية

□ سلطات رئيس الوزراء:

- تعيين مجلس الوزراء من الهيئة المنتخبة (ويمكن أن يعينهم الرئيس إذا كان هو ورئيس الوزراء من نفس الحزب)
- الحكومة مساءلة أمام البرلمان
- النظام يمزج السلطات التنفيذية والتشريعية ويعطي سلطات أكبر للرئيس

مقارنة بين النظم الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية

□ على أساس الانتخاب

1. الرئاسي: المواطنون ينتخبون السلطة التنفيذية مباشرة
2. البرلماني: المواطنون ينتخبون السلطة التنفيذية بشكل غير مباشر من خلال الهيئة النيابية
3. شبه الرئاسي: يتشارك الرئيس المنتخب مباشرة السلطة مع رئيس الوزراء (يأتي بالتعيين أو الانتخاب المباشر)

مقارنة بين النظم الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية

□ الاستفراد بالسلطة التنفيذية

1. الرئاسي: الرئيس يتحمل كل المسؤولية عن السلطة التنفيذية
2. البرلماني: المسؤولية جماعية ومشاركة
3. شبه الرئاسي: الرئيس مسؤول عن شؤون الدولة العامة وبشكل خاص السياسة الخارجية

مقارنة بين النظم الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية

□ على أساس حق الإطاحة:

1. في النظام الرئاسي: لا تطيح أي سلطة بالأخرى إلا في ظروف استثنائية
2. في النظام البرلماني: يمكن لرئيس الوزراء حل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة، ويمكن للبرلمان أن يسحب الثقة من رئيس الوزراء
3. في النظام شبه الرئاسي: الرئيس لديه سلطات أقوى أمام البرلمان، بينما يتحمل رئيس الوزراء والحكومة المسؤولية عن السياسات والأعمال اليومية

مقارنة بين النظم الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية

□ المساءلة:

1. في الرئاسي: الرئيس مساءل أمام الناخبين مباشرة
2. في البرلماني: رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسؤولين أمام البرلمان
3. في شبه الرئاسي: الرئيس مسؤول أمام الناخبين ورئيس الوزراء مسؤول أمام الرئيس أو البرلمان

مقارنة بين النظم الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية

المشكلات:

- في الرئاسي: أبرز مشكلة هي الصراعات بالإضافة إلى أن السلطتين يعطلوا قرارات بعضهم البعض فيما يسمى **deadlock**
- في البرلماني: هي خلق قيادات قوية للغاية في حالة كانت أغلبية البرلمان كبيرة وفي قدر كبير من التحكم في أعضاء الحزب، أو خلق حكومة ضعيفة وغير مستقرة لو بدون أغلبية برلمانية قوية
- في النظام شبه الرئاسي: أبرز المشكلات هي اختلاط مسؤوليات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

مقارنة بين النظم الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية

- أبرز الأمثلة على الرئاسي هي الولايات المتحدة ودول وسط وجنوب أمريكا
- أبرز أمثلة البرلماني هي الديمقراطيات المستقرة مثل بلجيكا وأستراليا وكندا وأيسلندا والدنمارك
- أبرز أمثلة شبه الرئاسي فرنسا ومعظم الدول المستقلة من الاتحاد السوفيتي

الخلاصة

الخلاصة

- الضوابط الثقافية والتاريخية والاقتصادية هي التي تحدد أفضلية نظام عن غيره
- ولا يعني تقاسم السلطة أن هناك انفصالا كاملاً بين الجهتين التنفيذية والتشريعية
- الواقع أنهما يتشاركان في السلطات وأنه لا تستطيع هيئة وحدها أن تدير الحكم منفصلة عن الأخرى
- وكذلك التشارك والاعتماد المتبادل لا يعني التساوي في السلطات بين الأفرع الثلاث للحكم، ففي كل الأحوال السلطة التنفيذية هي القائمة والأوسع في سلطاتها وصلاحياتها، خصوصاً في الأنظمة المستبدة

هل يضمن النظام الديمقراطي توازن القوى؟

- لا، زيادة سلطات التنفيذين أفضى لتركيز القوة في فرع واحد للحكم
- بعض الدول الديمقراطية أقرب إلى النموذج المستبد منه للديمقراطية – هولندا (مثال)
- كما أن اتجاه "قضائية السياسة Judicialization of politics" أدى إلى سيطرة هيئة غير منتخبة على المقدرات السياسية
- هناك دول تستمد أنظمتها الشرعية السياسية من الناخبين أولاً
- القضاة غير منتخبين ولا يمكن إقالتهم أو إعادة تعيينهم أو محاسبتهم أمام الجماهير

صعود السلطة التنفيذية

صعود السلطة التنفيذية

- نظريا: المفترض أن هناك فصل بين السلطات
- عمليا: التنفيذية والتشريعية تتمازج بحسب ظروف كل نظام
- زادت المنظمات عددًا منذ 1960 ل 1979 بنسبة 40 % (قاموس لجماعات الضغط بإنجلترا)
- وفرت منصات بديلة للتمثيل السياسي
- ركزت جهودها على السلطة التنفيذية لتحقيق مصالح أعضائها، فقوت مركز التنفيذيين أمام السلطة التشريعية

صعود السلطة التنفيذية


□ الكفة مالت للسلطة التنفيذية لعدة أسباب:

1. ازدياد تعقيد الواقع الاجتماعي وزيادة الاعتمادية المتبادلة بين الاجتماع والاقتصاد والسياسة في عالم يمنح أهمية كبرى للحكومة التنفيذية

2. تصاعد أهمية التشريع بالنيابة (من الوزراء والرؤساء)

3. المزايا التنظيمية للتنفيذيين (الأعضاء أقل، المصالح المشتركة، سياسات حاسمة سريعة)

صعود السلطة التنفيذية

- 
- 4- تنظيم الأحزاب وإحكام السيطرة على أصوات الأعضاء ما يجعل مشروعات القوانين أسرع مروراً في البرلمان
 - 5- سلطات الطوارئ والقدرة على الدعوة للاستفتاء من خلال الاقتراع العام
 - 6- صعود منافسي البرلمان: جماعات التظاهر والمنظمات الأهلية
 - 7- دور السوشيال ميديا ونشاط التنفيذيين بداخلها

الوظائف التشريعية

الوظائف التشريعية

- 1- تمثيل الرأي العام من خلال جمع المصالح وتوجيهها
- 2- صياغة التشريع، وجعل السياسات مقبولة أخلاقيا ومناسبة وصحيحة في أعين الرأي العام
- 3- إصدار القوانين، وتعديل وإلغاء مقترحات القوانين
- 4- "الرقابة البرلمانية"

الرقابة البرلمانية



عن الشرق أكاديميا

الشرق أكاديميا منصة إلكترونية تقدم مجموعة من المقررات الأكاديمية التي تساهم في نشر المعارف المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بين أوساط الناشطين، والفاعلين المجتمعيين، معززة بذلك الفعل المستنير. منصة الشرق أكاديميا هي جزء من منتدى الشرق، وهي مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف لترسيخ قيم التعددية والعدالة.

Alsharq Forum-London Hub:
Boundary Row 2-6
Road SE1 8HP
London, UK

academia.sharqforum.org



/SharqAcademia

الشرق
أكاديميا
AL SHARQ
ACADEMIA